المنار
للتمويل والإجارة



2023

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

فهـرس	صفحـة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2023	3
بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	4
بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	6
بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	40 - 8

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2023	2022 (مُعدل)	1 يناير 2022 (مُعدل)
الأصول				
النقد والنقد المعادل	5	1,874,539	1,433,827	6,377,148
استثمار في مرابحات ووكالة مدينة	6	9,347,321	9,347,321	4,347,321
استثمار في شركة زميلة	7	10,882,423	-	-
مدينو تمويل	8	14,892,316	14,984,479	13,796,070
مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً	9	302,675	387,357	1,171,124
استثمارات في أوراق مالية	10	10,536,688	11,008,092	7,536,644
استثمارات عقارية	11	4,412,000	4,510,000	4,472,000
موجودات أخرى		12,272	61,599	68,971
مجموع الأصول		**52,260,234**	**41,732,675**	**37,769,278**

الالتزامات وحقوق الملكية

الالتزامات				
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	12	1,513,613	2,175,900	681,650
دائنو تمويل إسلامي	13	18,050,406	11,009,032	4,877,744
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		303,289	331,005	550,478
مجموع الالتزامات		**19,867,308**	**13,515,937**	**6,109,872**
حقوق الملكية				
رأس المال	14	26,374,759	26,374,759	30,874,759
احتياطي أسهم خزينة		4,995	4,995	4,995
احتياطي قانوني	15	494,271	295,272	140,616
احتياطي اختياري	16	494,271	295,272	140,616
احتياطي القيمة العادلة		(881,258)	(787,445)	(299,553)
حصة المجموعة في احتياطي شركة زميلة		(51,040)	-	-
أرباح مرحلة		2,690,096	2,033,885	797,973
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		29,126,094	28,216,738	31,659,406
حصص غير مسيطرة		3,266,832	-	-
مجموع حقوق الملكية		**32,392,926**	**28,216,738**	**31,659,406**
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		**52,260,234**	**41,732,675**	**37,769,278**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

خالد عبدالله ميرزا
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2023	2022 (مُعدل)
الإيرادات			
إيرادات تمويل		2,130,073	1,707,482
ربح الشراء بسعر مُخفض نتيجة الاستحواذ على شركة زميلة	7	1,499,231	-
صافي أرباح / (خسائر) من استثمارات في أوراق مالية	17	363,095	(131,922)
حصة في نتائج شركة زميلة	7	222,109	-
إيرادات من استثمارات عقارية	18	181,495	318,400
إيرادات أخرى	19	306,572	155,655
		4,702,575	**2,049,615**
المصاريف			
تكاليف تمويل		781,656	275,780
تكاليف موظفين	20	761,173	740,455
رد مخصص التسهيلات الائتمانية	8	(86,187)	(1,051,772)
مصاريف أخرى	21	756,129	450,064
		2,212,771	**414,527**
الربح قبل الاستقطاعات		2,489,804	1,635,088
ضريبة دعم العمالة الوطنية		63,515	38,628
الزكاة		25,266	15,111
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		17,910	13,919
صافي ربح السنة		2,383,113	1,567,430
العائد لـ:			
مساهمي الشركة الأم		1,883,295	1,567,430
حصص غير مسيطرة		499,818	-
صافي ربح السنة		2,383,113	1,567,430
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	22	**7.14**	**5.53**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2023	2022 (مُعدل)
صافي ربح السنة	2,383,113	1,567,430
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(131,656)	(510,098)
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
حصة المجموعة في احتياطي شركة زميلة	(72,914)	-
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(204,570)	(510,098)
إجمالي الدخل الشامل	**2,178,543**	**1,057,332**
العائد لـ:		
مساهمي الشركة الأم	1,700,599	1,057,332
حصص غير مسيطرة	477,944	-
إجمالي الدخل الشامل	**2,178,543**	**1,057,332**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم

	رأس المال	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	حصة المجموعة في احتياطي شركة زميلة	أرباح مرحلة	المجموع	حصص غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2022 (كما سبق عرضه)	30,874,759	4,995	140,616	140,616	(299,553)	-	198,948	31,060,381	-	31,060,381
الأثر الناتج من التعديل (إيضاح 28)	-	-	-	-	-	-	599,025	599,025	-	599,025
الرصيد في 1 يناير 2022 (مُعدل)	30,874,759	4,995	140,616	140,616	(299,553)	-	797,973	31,659,406	-	31,659,406
تخفيض رأس المال	(4,500,000)	-	-	-	-	-	-	(4,500,000)	-	(4,500,000)
صافي ربح السنة (مُعدل)	-	-	-	-	-	-	1,567,430	1,567,430	-	1,567,430
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(510,098)	-	-	(510,098)	-	(510,098)
المحول نتيجة بيع استثمارات	-	-	-	-	22,206	-	(22,206)	-	-	-
المحول للاحتياطيات	-	-	154,656	154,656	-	-	(309,312)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022 (مُعدل)	**26,374,759**	**4,995**	**295,272**	**295,272**	**(787,445)**	**-**	**2,033,885**	**28,216,738**	**-**	**28,216,738**
الرصيد في 1 يناير 2023 (كما سبق عرضه)	26,374,759	4,995	295,272	295,272	(787,445)	-	1,346,334	27,529,187	-	27,529,187
الأثر الناتج من التعديل (إيضاح 28)	-	-	-	-	-	-	687,551	687,551	-	687,551
الرصيد في 1 يناير 2023 (مُعدل)	26,374,759	4,995	295,272	295,272	(787,445)	-	2,033,885	28,216,738	-	28,216,738
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	1,883,295	1,883,295	499,818	2,383,113
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(131,656)	(51,040)	-	(182,696)	(21,874)	(204,570)
المحول نتيجة بيع استثمارات	-	-	-	-	37,843	-	(37,843)	-	-	-
توزيعات نقدية (إيضاح 23)	-	-	-	-	-	-	(791,243)	(791,243)	-	(791,243)
استحواذ على شركة تابعة (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	-	300,000	300,000
الحركة على حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	2,488,888	2,488,888
المحول للاحتياطيات	-	-	198,999	198,999	-	-	(397,998)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**26,374,759**	**4,995**	**494,271**	**494,271**	**(881,258)**	**(51,040)**	**2,690,096**	**29,126,094**	**3,266,832**	**32,392,926**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2023	2022 (مُعدل)
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		2,383,113	1,567,430
تعديلات لـ:			
ربح الشراء بسعر مُخفض نتيجة الاستحواذ على شركة زميلة		(1,499,231)	-
حصة في نتائج شركة زميلة		(222,109)	-
رد مخصص التسهيلات الائتمانية		(86,187)	(1,051,772)
استهلاكات وإطفاءات وانخفاض في القيمة		51,719	112,197
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	18	98,000	(38,000)
صافي (أرباح) / خسائر من استثمارات في أوراق مالية		(363,095)	131,922
تكاليف تمويل		781,656	275,780
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		23,795	47,994
ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		1,167,661	1,045,551
مدينو تمويل		178,350	(136,637)
مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً		51,811	524,132
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (صافي الحركة)		99,011	473
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		(183,301)	1,159,432
المدفوع من مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		(37,831)	(81,969)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**1,275,701**	**2,510,982**
الأنشطة الاستثمارية			
إيرادات توزيعات مستلمة		165,293	75,235
المدفوع للاستحواذ على شركة زميلة		(9,233,997)	-
استثمارات في مرابحات ووكالة مدينة		-	(5,000,000)
شراء استثمارات مالية (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة)		(33,344)	(4,591,410)
المحصل من بيع أوراق مالية (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) والتكلفة المطفأة		475,223	402,234
شراء موجودات أخرى		(4,672)	(30,688)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(8,631,497)**	**(9,144,629)**
الأنشطة التمويلية			
المحصل من دائنو التمويل الإسلامي		11,083,700	10,925,500
المسدد إلى دائنو التمويل الإسلامي		(4,042,326)	(4,794,212)
المدفوع لتخفيض رأس المال		(192,058)	(4,134,927)
المحصل من حصص غير مسيطرة		2,488,888	-
توزيعات أرباح مدفوعة		(760,040)	(30,255)
تكاليف تمويل مدفوعة		(781,656)	(275,780)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**7,796,508**	**1,690,326**
صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل		**440,712**	**(4,943,321)**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**1,433,827**	**6,377,148**
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**1,874,539**	**1,433,827**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. عامة "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003. تم ادراج الشركة الأم في بورصة الكويت بتاريخ 11 فبراير 2019.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

فيما يلي الأغراض التي أُسست من أجلها الشركة الأم:

1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6) الاستثمار في القطاعات العقارية، الصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
7) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.
8) مراقب استثمار

وعلى العموم للشركة الأم القيام بجميع الأعمال والخدمات التي تدخل ضمن اختصاص شركات الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 مارس 2024، وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات المؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت وهيئة أسواق المال. تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق جميع المتطلبات الأخرى الواردة في معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ "معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي كما هي مطبقة في دولة الكويت").

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات عقارية.

2.2 المعايير المحاسبية الجديدة والمعدلة

2.2.1 سارية المفعول للسنة الحالية

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات سارية المفعول خلال السنة الحالية والمطبقة من قبل المجموعة، غير أنه لا يترتب عليها أي أثر في البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية ما لم يرد غير ذلك:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 "عقود التأمين" – يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 الذي يتيح مجموعة متنوعة من الممارسات المستخدمة للمحاسبة عن عقود التأمين. أدخل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 تغييرات جوهرية على عملية المحاسبة المتبعة من قبل جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين أو عقود استثمار تنطوي على ميزات المشاركة الاختيارية.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية للتقارير المالية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تُغيّر التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات جميع التعبيرات الدالة على مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بمصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، عند مراعاتها مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام على أساس تلك البيانات المالية.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 – تستبدل التعديلات تعريف التغير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. ووفقًا للتعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية تُعرّف بأنها "المبالغ ذات الطبيعة النقدية في البيانات المالية والتي يكون قياسها عرضة لحالات عدم التأكد".
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 – أصول والتزامات الضريبة المؤجلة الناشئة عن معاملة واحدة. تطرح التعديلات استثناءً إضافيًا للإعفاء من الاعتراف المبدئي. وفقًا للتعديلات، لا تطبق المنشأة الإعفاء من الاعتراف المبدئي على المعاملات التي ينشأ عنها فروق مؤقتة متساوية بين البنود الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم. استنادًا إلى قانون الضرائب المطبق، قد تنشأ فروق مؤقتة متساوية بين البنود الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم وذلك عند الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 – الإصلاح الضريبي العالمي – القواعد النموذجية للركيزة الثانية – تتيح هذه التعديلات للشركات استثناءً مؤقتًا من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة التي تنشأ نتيجة تطبيق متطلبات مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروف باسم "الإصلاح الضريبي العالمي". ونتيجة لهذه التعديلات، ينبغي للمنشأة أن تقدم إفصاحًا يوضح أنها قد طبقت الاستثناء علاوة على إفصاح منفصل عن مصروفاتها (إيراداتها) الضريبية الحالية فيما يتعلق بضرائب الدخل الواردة في الركيزة الثانية.

2.2.2 معايير صادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – الالتزامات المتداولة وغير المتداولة	تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة: توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق التي تُعد قائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، كما توضح أن الحقوق تُعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفًا لـ "التسوية" لتوضح أن التسوية يُعنى بها تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.	1 يناير 2024
الالتزامات غير المتداولة التي تنطوي على تعهدات	الالتزامات غير المتداولة التي تنطوي على تعهدات – تحدد التعديلات أن التعهدات التي ينبغي للمنشأة الالتزام بها في نهاية فترة التقرير أو قبلها هي فقط التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا بعد تاريخ التقرير (وبالتالي ينبغي مراعاتها عند تقييم تصنيف الالتزام كمتداول أو غير متداول).	

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 فيما يتعلق بترتيبات تمويل الموردين	تتطلب هذه التعديلات تقديم إفصاحات بغرض تعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وبيان آثارها المترتبة على التزامات الشركة وتدفقاتها النقدية ومدى تعرضها لمخاطر السيولة. تمثل متطلبات الإفصاح الحلول التي طرحها مجلس معايير المحاسبة الدولية استجابة للمخاوف التي أبداها المستثمرون من عدم وضوح بعض ترتيبات تمويل الموردين لبعض الشركات بشكل كافٍ وهو ما يمثل عائقًا أمام تحليلات المستثمرين.	1 يناير 2024
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود الإيجار الخاصة بمعاملات البيع مع إعادة الاستئجار	تضيف التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات القياس اللاحق إلى معاملات البيع مع إعادة الاستئجار التي تستوفي المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للمحاسبة عنها باعتبارها عملية بيع. وتقتضي التعديلات من البائع-المستأجر أن يحدد "دفعات الإيجار" أو "دفعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع-المستأجر بربح أو خسارة ترتبط بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع-المستأجر بعد تاريخ بدء مدة العقد. ولا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة التي يعترف بها البائع-المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد الإيجار. وبدون هذه المتطلبات الجديدة، كان البائع-المستأجر سيعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط لمجرد إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال نتيجة لتعديل عقد الإيجار أو تغير مدة الإيجار) وذلك تطبيقًا للمتطلبات العامة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 16. وكان من الممكن أن تنطبق هذه الحالة بشكل خاص على عملية إعادة الاستئجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.	1 يناير 2024
المعيار الدولي للاستدامة 1 – المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة	يتضمن هذا المعيار الإطار الرئيسي لعملية الإفصاح عن المعلومات المادية حول المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والتي تنطوي عليها جميع جوانب سلسلة القيمة بالنسبة للمنشأة.	1 يناير 2024 شريطة اعتماده من قبل الجهة الرقابية
المعيار الدولي للاستدامة 2 – الإفصاحات المتعلقة بالمناخ	يحدد هذا المعيار متطلبات تحديد وقياس والإفصاح عن المعلومات حول المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ والتي يستعين بها المستخدمون الأساسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام عند اتخاذ قرارات مرتبطة بتقديم موارد للمنشأة.	1 يناير 2024 شريطة اعتماده من قبل الجهة الرقابية
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 – عدم إمكانية المبادلة	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية لا يمكن مبادلتها بعملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للمبادلة عند توافر قدرة الحصول على العملة الأخرى (في ظل تأخر إداري طبيعي) وأن تتم المعاملة من خلال سوق أو آلية للتبادل والتي ينشأ عنها حقوق والتزامات واجبة النفاذ.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 (التطبيق المبكر متاح)

لا تتوقع الإدارة أن ينتج عن تطبيق المعايير المدرجة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة في الفترات المستقبلية.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أساس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الاقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للاقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الاقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الاقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالاقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

كما في تاريخ الاقتناء، يتم الاعتراف بالموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة بالقيمة العادلة كما في ذلك التاريخ، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، والمطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الاقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

ومبدئياً، يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت -في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجمع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل المجمع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن اقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الاستثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم إدراج نتائج أعمال وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا وجود استثمار أو جزء منه مصنف كاستثمار محتفظ بها لغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". وفقًا لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة ضمن بيان المركز المالي المجمع مبدئياً بالتكلفة والتي يتم تعديلها لاحقاً بأثر حصة المجموعة من أرباح أو خسائر وأي دخل شامل آخر للشركات الزميلة. عندما يجاوز نصيب المجموعة في خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بتلك الشركة الزميلة (متضمنة أية حصص طويلة الأجل تمثل جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) تتوقف المجموعة عن تسجيل نصيبها في الخسائر.

يتم تسجيل الخسائر الإضافية إذا فقط عندما يقع على المجموعة التزام أو قامت بالدفع نيابة عن الشركة الزميلة.

عند الاستحواذ على شركة زميلة فإن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 28 لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات خسائر انخفاض في القيمة للشركات الزميلة. تخضع كامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمناً الشهرة) لدراسة الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".

عندما تتعامل إحدى شركات المجموعة مع شركة زميلة للمجموعة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركة الزميلة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة فقط في إطار الحصص في الشركة الزميلة التي لا تخص المجموعة.

2.3.3 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

فئات قياس الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال المستخدم لإدارة الموجودات وكذلك الشروط التعاقدية ذات الصلة.

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- السياسات والأهداف الموضوعة للمحفظة وعمل هذه السياسات في الواقع العملي
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وبالأخص كيفية إدارة تلك المخاطر.
- كما أن معدل التكرار وقيمة وتوقيت المبيعات المتوقع تعتبر من العوامل المهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تسجيل التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط (اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار (SPPP) ويتم تعريف "أصل المبلغ" لأغراض تتعلق بهذا الاختبار على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح ضمن ترتيبات الإقراض الأساسية على أنه مقابل للقيمة الزمنية للمال ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ولمخاطر وتكاليف الإقراض الرئيسية الأخرى بالإضافة إلى هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بالنظر فيما إذا كان الأصل المالي يحتوي شرطاً تعاقدياً يمكنه تغيير وقت ومبلغ التدفقات التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وتقوم المجموعة بالنظر فيما يلي:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- عناصر الرفع المالي
- الدفعات المقدمة وشروط التمديد
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من بعض الأصول بعينها (مثل ترتيبات عدم الرجوع على الأصل)
- العناصر التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة.

لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تقدم ما يزيد عن الحدود الدنيا للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية والتي تكون غير ذات علاقة بترتيب الإقراض الرئيسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط دفعة لأصل المبلغ والربح. وفي تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين ومن ثم تحميل الفائدة على الفترات المتعلقة بها.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الشركة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية غير المستوفية لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتحديداً:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تقم المجموعة بتصنيف استثمار أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نقدي محتمل ناتج من دمج الأعمال، على أنه "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" عند الاعتراف المبدئي.
- إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من عدم الثبات في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنهما استناداً إلى أسس مختلفة.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التطبيق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تختار - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - (حسب كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم السماح بالتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت تمثل مقابل محتمل ضمن عملية اندماج أعمال والذي ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي بغرض المتاجرة إذا:

- تم اقتنائه بشكل رئيسي بهدف بيعه على المدى القريب، أو
- عند الاعتراف المبدئي يكون جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً والتي يوجد بشأنها دليلاً على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح قصيرة الأجل، أو
- يكون عبارة عن مشتق (باستثناء المشتق الذي يكون عبارة عن عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة).

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر متراكمة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف الربح المتراكم أو الخسارة المتراكمة إلى بيان الدخل عند بيع هذه الاستثمارات، ولكن سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بنفس تلك العملة ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة، وخاصة بالنسبة لأدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

الموجودات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية

تطبق المجموعة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية والاستثمار في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. تستخدم المجموعة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

التسهيلات الائتمانية

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر.

مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي تسجيل مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية بالصافي بعد بعض فئات الضمان المحتجزة والتي لا تخضع للمخصصات المحددة. ويتم تسجيل المخصصات المحددة استناداً إلى مدة التأخر في سداد التسهيل الائتماني كما هو مبين أدناه، بالصافي بعد الضمانات المؤهلة:

الفئة	مدة التأجير	نسبة المخصص
دون المستوى	غير منتظم لفترة من 91 يوماً إلى 180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظم لفترة من 181 يوماً إلى 365 يوماً	%50
رديئة	غير منتظم لفترة أكثر من 365 يوماً	%100

مخصص خسائر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة")، ما لم توجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تاريخ استحداث الأداة، وفي تلك الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار مدة اثني عشر شهراً ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً").

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة في خسائر الائتمان التي من الممكن أن تحدث من كافة حالات التعثر على مدار عمر الأداة المتوقع.

تتمثل خسائر الائتمان على مدى فترة اثني عشر شهراً في ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ المعلومات المالية.

تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً على أساس فردي أو مجمع بناءً على طبيعة المحفظة الاساسية للتسهيلات الائتمانية.

قامت المجموعة بوضع سياسة تنص على إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة لما إذا كانت مخاطر الائتمان المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، وذلك عن طريق مراعاة التغير في مخاطر التعثر الذي قد يحدث على مدى الفترة المتبقية من عمر التسهيل الائتماني.

تصنف المجموعة التسهيلات الائتمانية إلى ثلاث فئات، المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ الضمانات المحددة من المبلغ المعرض وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما في كل تاريخ تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي عبر مقارنة مخاطر التعثر الذي يحدث على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المتبعة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان سلسلة من العتبات النسبية والمطلقة. ويتم اعتبار أن جميع الأصول المالية المتأخر سدادها لفترة أكثر من 30 يوماً لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة الثانية حتى وإن لم تشر المعايير إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

الانخفاض في الجدارة الائتمانية

كما في كل تاريخ تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً. تصنف كافة الأصول المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- قيام المقرض بمنح المقترض حق امتياز، ما لم يضع المقرض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقترض لصعوبة مالية.
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة.

كما في تاريخ التقرير، وفي حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة أصول مالية بشكل جوهري منذ التحقق المبدئي أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الأصول المالية ضمن المرحلة الأولى.

احتساب خسائر الائتمان المتوقعة

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى ثلاثة سيناريوهات مرجحة بالاحتمالات لقياس الانخفاضات النقدية المتوقعة، مخصومة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي. والانخفاض النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.

فيما يلي آليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة والعناصر الرئيسية فيها:

- إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقا واستمرار إدراجه في المحفظة. تستخدم المجموعة طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية في وقت معين لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر 1% للتسهيلات التمويلية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة (غير الاستثمارية)، ونسبة 0.75% للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية العالية (الاستثمارية) فيما عدا التسهيلات التمويلية الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة كاستثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة إلى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية.
- قيمة التعرض في حالة التعثر تتمثل في تقدير قيمة التعرض المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل أخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد وكذلك، الانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها المجموعة. وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، تطبق المجموعة معامل تحويل الائتمان بنسبة 100% على التسهيلات النقدية.
- معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع حدث التعثر في السداد في وقت معين. وتستند الخسائر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول استلامها، بما في ذلك مبلغ الضمان. وعادة ما يتم التعبير عنها بنسبة من قيمة التعرض عند التعثر.

بخلاف آليات تقدير معدل الخسارة عند التعثر أعلاه، تلتزم المجموعة بالإرشادات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:

- تطبق المجموعة معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 50% كحد أدنى للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان في حالة التسهيلات الائتمانية بينما تطبق معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 75% كحد أدنى لمديني التمويل ذات الأولوية الأقل غير المكفولة بضمان.
- تلتزم المجموعة بالضمانات المؤهلة للاستبعاد وبنسبة الاستقطاع على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). يرتبط كل سيناريو من هذه السيناريوهات بقيم مختلفة لعوامل احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر، ومعدل الخسارة عند التعثر كما هو موضح في أساس الإعداد ومتى كان ملائماً، يتضمن تقييم السيناريوهات المتعددة كيفية التوقع باسترداد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بما في ذلك احتمالية تصويب التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية وقيمة الضمان أو المبلغ الذي قد يتم استلامه مقابل بيع الأصل.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي.

فيما يلي آليات طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: تحتسب خسائر الائتمان على مدار مدة اثني عشر شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر عن سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير. تحتسب المجموعة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً استناداً إلى التوقع بحدوث التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية لتاريخ التقرير. ويتم تطبيق احتمالات التعثر المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً على قيمة التعرض المتوقعة عند التعثر مضروبةً في معدل الخسارة عند التعثر المتوقع ومخصومة بنسبة تقريبية على نسبة معدل الربح الفعلي الأصلي. يتم الاحتساب وفقاً للسيناريوهات الثلاثة المذكورة أعلاه.-
- المرحلة 2: في حالة أن يسجل التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ التحقق المبدئي، تسجل المجموعة مخصصاً لخسائر الائتمان على مدار عمر التسهيل الائتماني. وهذه الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، بما في ذلك الاستعانة بالعديد من السيناريوهات. ويتم خصم الانخفاضات النقدية المتوقعة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المصنفة كمنخفضة ائتمانياً، تعترف المجموعة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي كما هو موضح أدناه.

تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة في المرحلة الثالثة وفقاً لمعدل خسارة عند التعثر بنسبة 100% من صافي التعرض أي بعد الأخذ في الاعتبار الضمانات المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية

تستعين المجموعة بالمعلومات المستقبلية في تقييمها إذا ما كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصل إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة، وأسعار النفط وتتطلب تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية تزيد من درجة الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

تقييم الضمانات

للتخفيف من مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية، تسعى المجموعة للحصول على الضمانات، متى أمكن. ويأخذ الضمان العديد من الأشكال منها خطابات الضمان والعقارات والأسهم.

وتستعين المجموعة، متى كان ممكناً، ببيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. أما بالنسبة للموجودات التي لا يتوفر لها بيانات سوقية يسهل تحديدها، فيتم تقييمها بواسطة النماذج. ويتم تقييم ضمانات العقارات استناداً إلى تقارير التقييم التي تم الحصول عليها من مقيمين عقاريين خارجين.

تقوم المجموعة بتطبيق كحد أدنى نسب الاستقطاع على الضمانات وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل المجمع.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الدخل نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
2) محتفظ بها للمتاجرة؛
3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الخسائر والأرباح الناتجة عن صرف العملات الأجنبية ضمن بند "إيرادات أو مصروفات أخرى" في بيان الدخل المجمع للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، ضمن بيان الدخل.

2.3.4 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة من خلال الاستعانة بمقيمين معتمدين مستقلين ويتم اعتماد التقييم الأقل. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.5 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.7 أسهم الخزينة

تمثل أسهم الخزينة أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها وشراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. بموجب طريقة التكلفة، يتم تسجيل التكلفة الإجمالية للأسهم المقتناة كحساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع أسهم الخزينة، يتم تقييد الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "ربح من بيع أسهم خزينة". يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن، ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة والاحتياطيات وأسهم منحة. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً لإقفال أي خسائر مسجلة سابقاً في الاحتياطيات والأرباح المرحلة والأرباح الناتجة عن بيع أسهم الخزينة.

2.3.8 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.9 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، والتي هي عملة التشغيل والعرض للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.10 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصّل أو المستحق. يتم تخفيض الإيرادات بالمردودات المتوقّعة والمخصصات المماثلة الأخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة من خلال طريقة العائدة الفعلية.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها ومن المرجح معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية للمنشأة ويكون الإيراد قابلاً للقياس بموثوقية.
- تدرج فوائد الودائع من خلال طريقة العائدة الفعلية.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

2.3.11 المحاسبة عن عقود الإيجار

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

حددت المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام مقابل عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للاستخدام من قبل المجموعة (تاريخ بدء العقد).

اعتباراً من ذلك التاريخ، تقيس المجموعة حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.
- أي دفعات عقد إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل.
- أي تكاليف مباشرة أولية؛ و
- تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل "حق الاستخدام" عندما تتكبد المجموعة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

في تاريخ بدء مدة العقد تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم المجموعة معدل اقتراضها الإضافي.

تتكون دفعات عقد الإيجار المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد:

- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة التحصيل.
- دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
- دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار.

دفعات إيجارات عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت المعترف بها كمصروف في بيان الدخل.

عند تحمل المجموعة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37. يتم إدراج التكاليف في أصل حق الاستخدام ذي الصلة بقدر ما تتعلق التكاليف بهذا الأصل، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تحدد المجموعة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي 36 لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة ويتم المحاسبة عن أي خسارة محددة ناتجة عن الانخفاض في القيمة كما هو مبين في إيضاح.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس المجموعة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية كي تعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقد الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:

- تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة وفقًا للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة المتغيرة، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.

توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل العائد الدوري الثابت للفائدة هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار.

بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المستأجر توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

تبرم المجموعة معاملات بيع وإعادة استئجار بحيث تقوم ببيع أصول معينة إلى طرف ثالث ومن ثم تعيد استئجارها. وعند تقدير أن عائدات البيع المستلمة تعكس القيمة العادلة، يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتج عن البيع في بيان الدخل، بقدر ما ترتبط بالحقوق التي تم نقلها. وتدرج أي أرباح أو خسائر متبقية مرتبطة بالحقوق ضمن القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام المعترف به عند بدء مدة عقد الإيجار. في حين إذا كانت عائدات البيع المستلمة ليست وفقًا للقيمة العادلة، يتم الاعتراف بأي شروط سوق أقل بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار، ويتم الاعتراف بأي شروط سوق أعلى بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون فيها المجموعة هي الطرف المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تنقل شروط عقد الإيجار كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي.

وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.

يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت طوال مدة عقد الإيجار. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

عندما يشتمل العقد على مكونات إيجارية وغير إيجارية، تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتوزيع المقابل بموجب العقد على كل مكون.

2.3.12 الاستقطاعات

الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولى المساهم إخراج زكاة أسهمه.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح السنة العائد للشركة الأم وفقاً لطريقة الاحتساب الواردة في القرار الوزاري رقم 287 لسنة 2016، الذي ينص على أنه يجب استبعاد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الاحتياطي من ربح السنة عند تحديد الحصة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة العائد للشركة الأم الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 ووفقاً لقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

أ) مخاطر السوق

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في المخاطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ مخاطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

في حالة تغير الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بواقع 5% فإن حقوق الملكية للمجموعة كانت سوف تتغير بمبلغ 168,291 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (125,735 دينار كويتي – 2022).

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما في 31 ديسمبر:

	2023		2022
الدولار الأمريكي/ فائض	23,988		140,152

مخاطر أسعار الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

فيما لو ارتفعت / انخفضت أسعار الفائدة بواقع 5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع / انخفاض صافي أرباح السنة بمبلغ 19,662 دينار كويتي (للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022: انخفاض / ارتفاع صافي أرباح السنة بمبلغ 6,569 دينار كويتي).

مخاطر الأسعار

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دوري بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب. إن حساسية البيانات المالية المجمعة للمجموعة لمخاطر السعر مبينة أدناه.

فيما يتعلق بالاستثمارات في أوراق مالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإن الزيادة بنسبة 5% في أسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2023، سينتج عنها زيادة الدخل الشامل الآخر بمبلغ 227,281 دينار كويتي (2022: 300,318 دينار كويتي). أما فيما يتعلق بالاستثمارات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن الأثر على صافي ربح السنة سيكون زيادة بمبلغ 67,276 دينار كويتي (2022: 53,917 دينار كويتي). وأي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي على المبالغ الظاهرة أعلاه، وذلك على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة مخاطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والاستثمار في المرابحات والوكالة المدينة.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لمخاطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2023	2022
النقد والنقد المعادل	1,873,539	1,430,103
استثمارات في مرابحات ووكالة مدينة	9,347,321	9,347,321
مدينو تمويل	14,892,316	14,984,479
مدينون آخرون (مع استبعاد المدفوعات مقدماً)	294,934	368,815
استثمارات في أوراق مالية – صكوك الدين	2,100,075	2,128,159

يبين إيضاح رقم (8) تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

تقوم المجموعة في إدارة محفظتها باستخدام التصنيفات والقياسات والتقنيات الأخرى التي تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المتوقعة. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" هي تلك التي يتم فيها تقييم مخاطر التعثر في السداد الناتجة من تعثر المدين في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة، ويتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد والتي تتراوح من جيدة إلى ممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل جميع التسهيلات الأخرى التي لم "تنخفض قيمتها". يتم تقييم مخاطر التعثر من الجدارة "القياسية" بمعدل أعلى من تلك المخاطر المصنفة ضمن نطاق الجدارة "العالية".

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (الإجمالي) لبنود بيان المركز المالي المجمع، بناءً على نظام التصنيف الائتماني للمجموعة.

2023	مرتفعة	قياسية	منخفضة القيمة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	1,874,155	-	-	1,874,155
استثمارات في مرابحات مدينة	9,365,000	-	-	9,365,000
مدينو تمويل – بالصافي من الإيرادات المؤجلة	-	14,681,762	3,008,936	17,690,698
مدينون آخرون (باستثناء المدفوعات مقدماً)	-	294,934	-	294,934
استثمارات في أوراق مالية – صكوك الدين	1,726,327	373,748	-	2,100,075
	12,965,482	15,350,444	3,008,936	31,324,862

2022	مرتفعة	قياسية	منخفضة القيمة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	1,430,719	-	-	1,430,719
استثمارات في مرابحات مدينة	9,365,000	-	-	9,365,000
مدينو تمويل – بالصافي من الإيرادات المؤجلة	-	14,803,290	2,889,533	17,692,823
مدينون آخرون (باستثناء المدفوعات مقدماً)	-	368,815	-	368,815
استثمارات في أوراق مالية – صكوك الدين	1,693,515	434,644	-	2,128,159
	12,489,234	15,606,749	2,889,533	30,985,516

قياس مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تعذر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مما يسبب خسارة مالية للمجموعة. إن نشاط الرئيسي للمجموعة الذي يحقق إيرادات هو إقراض العملاء. وعليه، فإن مخاطر الائتمان تنشأ بشكل رئيسي من مدينو التمويل والاستثمار في المرابحات والوكالات المدينة. تعتبر المجموعة أن كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر تعثر الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع لأغراض إدارة المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلق بالنقد والمرابحات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

توضع حدود ائتمانية لجميع العملاء عقب إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية. تتطلب الإجراءات المعيارية القائمة خضوع كافة عروض الائتمان لفحص تفصيلي من قبل الإدارة المعنية قبل الموافقة عليها. بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي التي تحدد القواعد واللوائح المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية، شكلت المجموعة لجنة داخلية تتكون من موظفين مهنيين أكفاء بغرض دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية القائمة لكل عميل من عملاء المجموعة.

تتضمن واجبات هذه اللجنة تحديد أي حالات غير طبيعية وصعوبات مرتبطة بمركز العميل والتي قد تؤدي إلى تصنيف الدين على أنه غير منتظم، وتحديد مستوى المخصص المناسب. كما تدرس اللجنة، التي ينبغي انعقاد اجتماعاتها بانتظام على مدار العام، مركز هؤلاء العملاء، بغرض تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لتكوين مخصصات إضافية.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل بدون الرجوع على المجموعة بإجراءات مثل صرف الضمان (إذا كان هناك أي ضمان محدد)؛
- تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
- اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها ايضاً متعثرة.

تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

- انتهاك الاتفاقيات.
- تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
- وفاة المقترض.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان، ستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة استنادًا إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة بدلًا من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمطلقة. إن كافة الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة تزيد عن 30 يوم يتم الاعتبار بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في خسائر الائتمان.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام احتمالية تعثر بشكل منفصل لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات استناداً إلى توزيع المرحلة بالنسبة للملتزم. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل.

وتستند عملية الاحتساب إلى نماذج إحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات السوق (حسب توافرها) وكذلك البيانات الداخلية التي تتكون من كل من العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير احتمالية التعثر بالنظر إلى الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المتوقعة. يستند التقدير إلى الظروف الحالية ويتم تعديله لمراعاة الظروف المستقبلية التي سوف تؤثر في احتمالية التعثر.

وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملتزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر أخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان إلخ..

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمان وامتياز المطالبة وتكاليف الاسترداد لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، تحتسب المجموعة كحد أدنى نسبة 50% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الممتاز ونسبة 75% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الثانوي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

أدت السيناريوهات المرجحة الاحتمالية (أساسي، متزايد، منخفض) إلى زيادة المخصص المسجل من قبل المجموعة لخسائر الائتمان لمديني التمويل في المرحلة 1 والمرحلة 2، بالنسبة لسيناريو الأساسي بمبلغ 9,174 دينار كويتي (2022: زيادة بمبلغ 26,525 دينار كويتي). إذا كانت المجموعة ستستخدم السيناريو المنخفض فقط، لبلغ مخصص خسائر الائتمان على القروض المنتظمة (المرحلة 1 والمرحلة 2) 5,120 دينار كويتي (2022: 20,878 دينار كويتي) أعلى من المخصص المسجل لخسائر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2023. قد تختلف النتائج الفعلية نظراً لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار هجرة الانكشافات أو إدراج التغيرات التي قد تحدث في المحفظة نتيجة إجراءات تخفيف المخاطر والعوامل الأخرى.

في ظل السيناريوهات المرجحة الاحتمالية الحالية، إذا كانت جميع القروض المنتظمة في المرحلة الأولى، والتي تعكس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً، فإن مخصص خسائر الائتمان سيكون 3,413 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 12,752 دينار كويتي) أقل من مخصص خسائر الائتمان المسجل لمديني التمويل.

ج) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصح عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

	2023		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	433,668	1,079,945	-
دائنو التمويل الإسلامي	18,271,404	-	-

	2022		
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	1,351,107	824,793	-
دائنو التمويل الإسلامي	8,833,976	1,534,304	790,680

يبين الجدول التالي تحليل لأصول والتزامات المجموعة على مدار فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية:

	2023			
الأصول	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	1,874,539	-	-	1,874,539
استثمارات في مرابحات ووكالة مدينة	7,000,000	2,347,321	-	9,347,321
استثمارات في شركات زميلة	-	-	10,882,423	10,882,423
مدينو تمويل	1,981,879	6,179,797	6,730,640	14,892,316
مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً	-	302,675	-	302,675
استثمارات في أوراق مالية	-	2,460,447	8,076,241	10,536,688
استثمارات عقارية	-	-	4,412,000	4,412,000
موجودات أخرى	-	-	12,272	12,272
مجموع الأصول	**10,856,418**	**11,290,240**	**30,113,576**	**52,260,234**
الالتزامات				
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	433,668	1,079,945	-	1,513,613
دائنو تمويل إسلامي	18,050,406	-	-	18,050,406
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	-	-	303,289	303,289
مجموع الالتزامات	**18,484,074**	**1,079,945**	**303,289**	**19,867,308**

	2022			
الأصول	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	1,433,827	-	-	1,433,827
استثمارات في مرابحات مدينة	4,347,321	5,000,000	-	9,347,321
مدينو تمويل	2,591,360	5,578,349	6,814,770	14,984,479
مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً	-	387,357	-	387,357
استثمارات في أوراق مالية	-	2,297,049	8,711,043	11,008,092
استثمارات عقارية (مُعدلة)	-	-	4,510,000	4,510,000
موجودات أخرى	-	-	61,599	61,599
مجموع الأصول	8,372,508	13,262,755	20,097,412	41,732,675
الالتزامات				
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	1,351,107	824,793	-	2,175,900
دائنو تمويل إسلامي	8,757,497	1,474,367	777,168	11,009,032
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	-	-	331,005	331,005
مجموع الالتزامات	**10,108,604**	**2,299,160**	**1,108,173**	**13,515,937**

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصوماً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطيات، (الخسائر المتراكمة) / الأرباح المرحلة والتغير في القيمة العادلة).

معدّل الرفع المالي:

فيما يلي معدّل الرفع المالي في نهاية السنة:

	2023	2022 (مُعدل)
دائنو التمويل الإسلامي	18,050,406	11,009,032
النقد والنقد المعادل	(1,874,539)	(1,433,827)
صافي الدين	16,175,867	9,575,205
حقوق الملكية	32,392,926	28,216,738
إجمالي رأس المال	48,568,793	37,791,943
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية (%)	33	25

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في 2023	القيمة العادلة كما في 2022	مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:						
- صناديق أجنبية مسعرة	1,278,938	1,027,904	المستوى 1	آخر سعر معلن	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم محلية مسعرة	66,583	50,442	المستوى 1	آخر سعر معلن	لا يوجد	لا يوجد
- صناديق أجنبية غير مسعرة	545,279	604,239	المستوى 2	صافي قيمة الأصول	صافي قيمة الأصول	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	374,400	477,664	المستوى 3	أسعار السوق المقارنة وصافي قيمة الأصول	خصم السيولة	كلما ارتفع معدل الخصم كلما انخفضت القيمة
- أسهم أجنبية غير مسعرة	130,640	136,800	المستوى 3	أسعار السوق المقارنة وصافي قيمة الأصول	خصم السيولة	كلما ارتفع معدل الخصم كلما انخفضت القيمة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:						
- أسهم محلية مسعرة	4,094,883	4,112,451	المستوى 1	آخر سعر معلن	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم أجنبية مسعرة	708,079	1,071,421	المستوى 1	آخر سعر معلن	لا يوجد	لا يوجد
- أسهم أجنبية غير مسعرة	1,237,811	1,399,012	المستوى 3	أسعار السوق المقارنة وصافي قيمة الأصول	خصم السيولة	كلما ارتفع معدل الخصم كلما انخفضت القيمة
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة						
- صكوك الدين – مدرجة في بورصات الأوراق المالية الأجنبية	1,913,592	1,925,919	المستوى 1	آخر سعر معلن	لا يوجد	لا يوجد

التسوية لتحديد القيمة العادلة للمستوى 3

	2023		2022
الرصيد كما في 1 يناير	2,013,476		2,159,322
التغير في القيمة العادلة	(239,995)		(145,846)
استبعادات خلال السنة	(30,630)		-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	1,742,851		2,013,476

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

ترى إدارة المجموعة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المعترف بها في البيانات المالية المجمعة تعادل تقريباً قيمتها العادلة.

4. الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". تتبع المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتصنيف استثماراتها.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال. كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

تحديد مدة عقد الإيجار مع خيارات التجديد والإنهاء - عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار بالإضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كانت ممارسة هذا الخيار مؤكدة بصورة معقولة أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كانت عدم ممارسة هذا الخيار مؤكدة بصورة معقولة.

لدى المجموعة خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية بموجب بعض عقود الإيجار. تستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد، أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بدء مدة العقد، تعيد المجموعة تحديد مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث مهم أو تغير في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر في قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها مخاطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات (3.3 و10).

انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية والأعمار الإنتاجية

تراجع المجموعة القيم الدفترية لاستثماراتها العقارية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة ناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح 2، كما يتم تحديد القيمة الاستردادية للأصل استناداً إلى القيمة العادلة وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. يعتمد التقييم العادل على مقارنة المبيعات ورسملة الإيرادات وأساليب المقارنة في السوق وتعتمد مدخلات التقييم الهامة المستخدمة على بيانات السوق غير القابلة للملاحظة.

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي للاستثمارات العقارية ومصاريف الاستهلاك ذات الصلة. سوف تتغير تكلفة السنة بشكل كبير إذا كان العمر الفعلي مختلفاً عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ما عدا أدوات حقوق الملكية، ينبغي وضع أحكام جوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.
- تحديد مجموعة الأصول المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

احتمالية التعثر: تعتبر احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي عبارة عن تقدير لاحتمالية حدوث تعثر على مدار فترة زمنية محددة تستند عملية احتسابها إلى عدة عوامل تتضمن بيانات وافتراضات وتوقعات بشأن الظروف المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر: إن معدل الخسارة عند التعثر هو عبارة عن تقدير للخسارة الناجمة عن التعثر. يتم احتساب ذلك بمقدار الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات المتوقع أن يحصل عليها المقرض، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة من التعزيزات الائتمانية المتكاملة والمؤيدة بالضمانات.

الاستحواذ على شركة زميلة

يتم إجراء المحاسبة المبدئية عن الاستحواذ على شركة زميلة بنفس طريقة المحاسبة المبدئية عن اندماج الأعمال، الأمر الذي يتطلب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المستحوذ عليها، مما يتطلب اتخاذ قدرًا كبيرًا من الأحكام والتقديرات. تقدر المجموعة مبدئيًا القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والمطلوبات والالتزامات المحتملة التي تم تحملها مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة في تاريخ التقرير. ويتضمن ذلك أيضًا إجراء تقييم لتحديد الموجودات غير الملموسة، إن وجدت، الأمر الذي يتطلب اتخاذ أحكام جوهرية واستخدام تقديرات.

5. النقد والنقد المعادل

	2023	2022
نقد لدى البنوك والمحافظ	1,073,539	1,430,103
وكالة لدى البنوك (اقل من ثلاثة أشهر)	800,000	-
نقد بالصندوق	1,000	3,724
	1,874,539	**1,433,827**

كما في 31 ديسمبر 2023، فإن معدل العائد الفعلي على الوكالة بلغ 4.6% (لا شيء كما في 31 ديسمبر 2022) سنوياً. بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 616 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (616 دينار كويتي – 2022).

6. استثمارات في مرابحات ووكالة مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات والوكالة المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة ووكالة. تراوح متوسط العائد على هذه العقود من 4.125% إلى 4.5% (من 3% إلى 4.3125% – 2022) سنوياً.

بلغ مخصص الائتمان المتوقعة 17,679 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (17,679 دينار كويتي – 2022).

7. استثمار في شركة زميلة

	الأنشطة	نسبة الملكية %	2023	2022
شركة انجازات للتنمية العقارية ش.م.ك.ع.	عقارية	27.629	10,882,423	-

7.1 خلال السنة الحالية، استحوذت المجموعة على شركة زميلة وهي "شركة انجازات للتنمية العقارية ش.م.ك.ع." ("إنجازات") بإجمالي مقابل شراء قدره 9,233,997 دينار كويتي. تمت المحاسبة عن هذه المعاملة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 3 اندماج الأعمال ("المعيار الدولي للتقارير المالية 3") وذلك باستخدام طريقة الاقتناء. تمت المحاسبة عن عملية الاستحواذ على شركة إنجازات استناداً إلى صافي القيم العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات في تاريخ الاستحواذ. ومن خلال الاستعانة بخبير خارجي، انتهت المجموعة من عملية توزيع سعر الشراء خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

7.2 فيما يلي ملخص صافي القيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المتكبدة بعد الانتهاء من عملية توزيع سعر الشراء خلال السنة:

دينار كويتي

الموجودات	
النقد والنقد المعادل	1,319,983
ودائع لأجل	8,674,135
ذمم مدينة وموجودات أخرى	3,790,629
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	6,327,369
استثمارات عقارية	53,979,669
استثمارات في شركة زميلة	8,923,784
ممتلكات ومعدات	543,304
مجموع الموجودات	**83,558,873**

المطلوبات	
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	4,211,216
قروض	40,500,000
إجمالي المطلوبات	**44,711,216**
القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها	38,847,657
حصة المجموعة في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد	10,733,228
ناقصاً: المقابل المدفوع	(9,233,997)
ربح الشراء بسعر مُخفض	1,499,231

اكتملت عملية الاستحواذ في 12 أكتوبر 2023. غير أن المجموعة ارتأت، لأغراض الملاءمة، تحديد تاريخ 30 سبتمبر 2023 ليكون تاريخ الاستحواذ. بناءً على تقييم الإدارة، فأنه لا توجد أحداث جوهرية وقعت بين التاريخ المحدد وتاريخ الاستحواذ.

7.3 يلخص الجدول أدناه الحركة على الاستثمار في شركة زميلة خلال السنة:

	2023	2022
المقابل المدفوع	9,233,997	-
ربح الشراء بسعر مُخفض	1,499,231	-
حصة في نتائج الأعمال	222,109	-
حصة في الاحتياطيات	(72,914)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**10,882,423**	-

7.4 بلغت القيمة العادلة بناءً على سعر السوق المُعلن (المستوى 1) للاستثمار في شركة إنجازات مبلغ 8,132,778 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023.

7.5 فيما يلي ملخص المعلومات المالية لشركة إنجازات للتنمية العقارية ش.م.ك.ع. كما في 31 ديسمبر:

	2023	2022
الموجودات المتداولة	8,567,746	-
الموجودات غير المتداولة	74,616,298	-
المطلوبات المتداولة	6,306,068	-
المطلوبات غير المتداولة	37,490,323	-
إيرادات إيجار	777,408	-
ربح السنة	803,899	-
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(263,903)	-
الدخل الشامل الآخر للسنة	539,996	-

	2023	2022
صافي موجودات الشركة الزميلة	39,387,653	-
نسبة الملكية (%)	27.629	-
القيمة الدفترية	10,882,423	-

8. مدينو تمويل

	2023	2022
مدينو التمويل	20,420,126	20,350,449
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(2,740,782)	(2,694,173)
ناقصاً: مخصص انخفاض في القيمة/ خسائر الائتمان المتوقعة	(2,787,028)	(2,671,797)
مدينو تمويل – بالصافي	14,892,316	14,984,479

8.1 إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية الذي يتم احتسابه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 استناداً إلى إرشادات بنك الكويت المركزي والبالغ 2,787,028 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 2,671,797 دينار كويتي)، يعادل المخصصات المطلوبة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغ 2,787,028 دينار كويتي (2022: 2,671,797 دينار كويتي).

8.2 فيما يلي الحركة على إجمالي مديني التمويل:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2022	**11,847,037**	**3,586,962**	**4,172,176**	**19,606,175**
شطب خلال السنة	-	-	(40,651)	(40,651)
صافي التمويل/ (التحصيل)	4,229,688	(1,970,513)	(1,474,250)	784,925
المحول من / إلى المرحلة 1	(1,340,971)	1,193,218	147,753	-
المحول من / إلى المرحلة 2	311,779	(1,044,348)	732,569	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**15,047,533**	**1,765,319**	**3,537,597**	**20,350,449**
صافي التمويل/ (التحصيل)	1,563,090	(825,951)	(667,462)	69,677
المحول من / إلى المرحلة 1	(1,115,118)	689,597	425,521	-
المحول من / إلى المرحلة 2	176,898	(572,143)	395,245	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**15,672,403**	**1,056,822**	**3,690,901**	**20,420,126**

8.3 فيما يلي الحركة على مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2022	**57,788**	**89,781**	**2,661,802**	**2,809,371**
شطب خلال السنة	-	-	(40,651)	(40,651)
رد خسائر الائتمان خلال السنة	(7,056)	(74,088)	(15,779)	(96,923)
المحول من / إلى المرحلة 1	13,063	8,008	(21,071)	-
المحول من / إلى المرحلة 2	4,568	42,567	(47,135)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**68,363**	**66,268**	**2,537,166**	**2,671,797**
تحميل / (رد) خسائر الائتمان خلال السنة	3,780	(21,315)	132,766	115,231
المحول من / إلى المرحلة 1	(6,823)	3,482	3,341	-
المحول من / إلى المرحلة 2	4,733	(27,952)	23,219	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**70,053**	**20,483**	**2,696,492**	**2,787,028**

8.4 فيما يلي الحركة على المخصصات المطلوبة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

	2023	2022
الرصيد كما في 1 يناير	**2,671,797**	**3,484,658**
شطب خلال السنة - بالصافي	-	(40,651)
تحميل / (رد) مخصص خلال السنة	115,231	(772,210)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**2,787,028**	**2,671,797**

8.5 بلغ متوسط معدل الفائدة الفعلي لمديني التمويل 6.60% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 6.17%) سنوياً.

8.6 تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 2,346,172 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 2,718,122 دينار كويتي) مقابل مدينو التمويل.

8.7 خلال السنة الحالية، اعتمدت إدارة المجموعة شطب مدينو التمويل بقيمة لا شيء مقابل مخصص خسائر الائتمان (2022: شطب مدينو تمويل بمبلغ 40,651 دينار كويتي مقابل مخصص خسائر الائتمان).

8.8 خلال السنة الحالية، استردت المجموعة مبلغ 201,418 دينار كويتي (2022: 279,562 دينار كويتي) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد نفس المبلغ إلى مخصص التسهيلات الائتمانية ضمن بيان الدخل المجمع.

9. مدينون آخرون ومدفوعات مقدماً

	2023	2022
سلف موظفين	30,228	36,045
مستحق مقابل تحصيلات نيابة عن المجموعة	-	19,191
أخرى	272,447	332,121
	302,675	**387,357**

- تتضمن سلف الموظفين قرض حسن ممنوح للموظفين بضمان مخصص مكافأة نهاية الخدمة. إن هذه المبالغ مستحقة لمدة سنة واحدة من تاريخ المنح.
- خلال السنة الحالية، قامت المجموعة بشطب مبلغ 19,191 دينار كويتي (15,214 دينار كويتي – 2022) من المبلغ المستحق مقابل تحصيلات نيابة عن المجموعة.

10. استثمارات في أوراق مالية

	2023	2022
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
صناديق أجنبية مسعرة	1,278,938	1,027,904
أسهم محلية مسعرة	66,583	50,442
صناديق أجنبية غير مسعرة	545,279	604,239
أسهم محلية غير مسعرة	374,400	477,664
أسهم أجنبية غير مسعرة	130,640	136,800
	2,395,840	**2,297,049**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أسهم محلية مسعرة	4,094,883	4,112,451
أسهم أجنبية مسعرة	708,079	1,071,421
أسهم أجنبية غير مسعرة	1,237,811	1,399,012
	6,040,773	6,582,884
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
صكوك الدين – مدرجة في بورصات الأوراق المالية الأجنبية	2,100,075	2,128,159
	2,100,075	**2,128,159**
	10,536,688	**11,008,092**

- تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم المبينة في إيضاح 3.3.
- تمثل صكوك الدين استثماراً في أوراق مالية ذات تصنيف عالٍ ويتم تصنيفها على أنها أدوات ضمن المرحلة 1.

11. استثمارات عقارية

فيما يلي الحركة على الاستثمارات العقارية:

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022 (مُعدل)
الرصيد الافتتاحي (كما سبق عرضه)	3,822,449	3,872,975
الأثر الناتج عن التعديل (إيضاح 28)	687,551	599,025
الرصيد الافتتاحي (مُعدل)	4,510,000	4,472,000
التغير في القيمة العادلة	(98,000)	38,000
	4,412,000	**4,510,000**

- تتمثل الاستثمارات العقارية في عقارات سكنية تقع داخل دولة الكويت.
- بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة 4,412,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 4,510,000 دينار كويتي)، تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين لا علاقة لهم بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات، أحد هذين المقيمين هو بنك محلي والأخر هو مقيم محلي معتمد. ولأغراض المحاسبة، اختارت المجموعة التقييم الأقل وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال.
- تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية استناداً إلى طريقة رسملة صافي دخل العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (المستوى 3). كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ متوسط معدل الرسملة المستخدم 6.9% (2022: 7.1%). إن الزيادة في معدل الرسملة سوف تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة بشكل هام والعكس صحيح. تم التقييم بافتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام.

12. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2023	2022
ذمم تجارية دائنة	433,668	1,262,646
المستحق من تخفيض رأس المال	173,015	365,073
توزيعات أرباح دائنة	142,419	111,216
رواتب مستحقة ومصاريف أخرى مستحقة للموظفين	316,806	280,846
ضريبة دعم العمالة الوطنية	63,515	38,628
الزكاة	25,266	15,111
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	17,910	13,919
أخرى	341,014	88,461
	1,513,613	**2,175,900**

13. دائنو تمويل إسلامي

تتمثل في عقود تمويل إسلامي ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي. بلغ متوسط معدّل تكلفة دائنو المرابحة والوكالة الإسلامية 5.375% - 5.50 % و5.285% و7.66% للدينار الكويتي والدولار الامريكي على التوالي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 4.25 % - 4.75 % و7.02% و8.34% للدينار الكويتي والدولار الامريكي على التوالي) سنوياً.

إن دائنو التمويل الإسلامي مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2023	2022
استثمارات في مرابحات ووكالة مدينة	9,347,321	9,347,321
حوالة حق على المدينين (الصافي)	2,513,931	3,031,727
استثمارات عقارية (مُعدلة)	4,292,000	4,390,000
استثمارات في أوراق مالية	8,727,254	8,944,174

14. رأس المال

إن رأس المال يبلغ 26,374,759 دينار كويتي موزعاً على 263,747,591 سهم قيمة كل سهم 100 فلس كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: بلغ رأس المال 26,374,759 دينار كويتي موزعاً على 263,747,591 سهم قيمة كل سهم 100 فلس) وجميع الأسهم مدفوعة نقداً.

15. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.

16. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

17. صافي أرباح / (خسائر) من استثمارات في أوراق مالية

	2023	2022
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
التغير في القيمة العادلة	197,802	(257,630)
ربح محقق من استبعاد استثمارات	-	50,473
إيرادات توزيعات	52,409	50,047
	250,211	**(157,110)**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
إيرادات توزيعات	112,884	25,188
	363,095	**(131,922)**

18. صافي إيرادات من استثمارات عقارية

2023		2022 (مُعدل)	
279,495		280,400	إيرادات إيجار
(98,000)		38,000	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية
181,495		318,400	

19. إيرادات أخرى

2023		2022	
106,428		104,527	إيرادات أتعاب تمويل
200,144		51,128	أخرى*
306,572		**155,655**	

* إن بند أخرى يتضمن مبلغ 107,845 دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: لا شيء) ناتج من تسوية نهائية لدعوى قضائية صدر فيها حكم لصالح المجموعة.

20. تكاليف موظفين

2023		2022	
673,893		620,459	رواتب ومزايا
23,795		47,994	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
7,725		7,507	إجازات مستحقة
55,760		64,495	أخرى
761,173		**740,455**	

21. مصاريف أخرى

2023		2022 (مُعدل)	
146,838		99,162	مصاريف أتعاب مهنية وقضائية
32,528		38,060	استهلاك وإطفاء – معدات وبرمجيات
64,041		41,625	أتعاب اشتراكات وإدراج
61,000		55,000	مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة
60,396		41,347	مصاريف عقارية
391,326		174,870	أخرى
756,129		**450,064**	

22. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2023		2022 (مُعدل)	
1,883,295		**1,567,430**	ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم
263,747,591		**283,473,618**	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم
7.14		**5.53**	ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)

23. قرارات الجمعية العامة/ اقتراحات مجلس الادارة

في 12 أبريل 2023، وافقت الجمعية العمومية العادية على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 علاوة على اعتماد ما يلي:

- توزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة الأم بمبلغ 791,243 دينار كويتي بواقع 3 فلس للسهم الواحد وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
- مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء لسنة 2022 (لا شيء لسنة 2021).
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 55,000 دينار كويتي عن عام 2022 (61,000 دينار كويتي عن سنة 2021).

بتاريخ 27 مارس 2024، اقترح مجلس الإدارة ما يلي:

- توزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة الأم بمبلغ 791,243 دينار كويتي بواقع 3 فلس للسهم الواحد وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء لسنة 2023 (لا شيء لسنة 2022).
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 61,000 دينار كويتي لسنة 2023 (55,000 دينار كويتي لسنة 2022).

إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في اجتماع الجمعية العمومية العادية.

24. الشركات التابعة

فيما يلي هيكل المجموعة:

اسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2023	2022		
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	100	100	عقارات	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	100	100	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	100	100	أنشطة استشارات	الكويت
شركة الجوهرة لبيع وشراء الأسهم والسندات ذ.م.م.	70	-	استثمارات	الكويت

بلغ إجمالي موجودات الشركات التابعة 15,394,230 دينار كويتي (4,108,753 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022)، وبلغت أرباحها 1,689,112 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (خسائر بقيمة 2,474 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022).

خلال السنة الحالية، استحوذت شركة المنار للتمويل والإجارة "الشركة الأم" على حصة بواقع 70% من رأس مال شركة الجوهرة لبيع وشراء الأسهم والسندات ذ.م.م. "الشركة التابعة" البالغ 1,000,000 دينار كويتي. تم الاستحواذ على الشركة التابعة مقابل تحمل أرصدة مدينة بمبلغ 700,000 دينار كويتي مقابل حصة في رأس المال مستحقة على الشريك السابق لصالح الشركة التابعة المستحوذ عليها.

تمت المحاسبة عن عملية الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ وعليه، سُجلت الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المتكبدة بالقيمة المؤقتة المقدرة كما في تاريخ الاستحواذ. لم ينتج عن الاستحواذ أي شهرة أو موجودات غير ملموسة إذ أن مقابل الشراء كان يساوي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها.

تم استبعاد هذه المعاملة عند إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع إذ أنها معاملة غير نقدية.

فيما يلي القيمة المؤقتة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المتكبدة كما في تاريخ الاستحواذ:

	دينار كويتي
مستحقات من شركاء	1,000,000
القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد	1,000,000
ناقصاً: حصص غير مسيطرة	(300,000)
حصة المجموعة في صافي الموجودات القابلة للتحديد	700,000
ناقصاً: مستحق السداد من الشركة الأم لصالح الشركة التابعة (مقابل الشراء)	(700,000)
	-

25. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً لشروط تجارية متكافئة، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة:

		2023		2022
الأرصدة				
أ)	مدينو التمويل (إجمالي)	2,628,420		1,621,318
ب)	مزايا الإدارة العليا دائنة	271,669		253,209
ج)	سلف موظفين	16,076		-
المعاملات				
أ)	مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين تكاليف موظفين	347,543		281,140
ب)	مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	61,000		55,000
ج)	إيرادات تمويل	82,190		41,302

26. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين وهما قطاع التمويل (يشمل التسهيلات الائتمانية للأفراد) وقطاع الاستثمار (يشمل الاستثمارات في الاوراق المالية والاستثمارات العقارية) على النحو التالي:

2023								
	تمويل		استثمار		أخرى		المجموع
إيرادات القطاع	2,104,128		2,398,303		200,144		4,702,575
مصاريف القطاع	(700,047)		(432,236)		(1,080,488)		(2,212,771)
نتائج القطاع	1,404,081		1,966,067		(880,344)		2,489,804
أصول القطاع	21,318,777		30,306,112		635,345		52,260,234
التزامات القطاع	9,458,699		9,025,375		1,383,234		19,867,308

2022								
	تمويل		استثمار		أخرى		المجموع
إيرادات القطاع	1,720,015		278,472		51,128		2,049,615
مصاريف القطاع	518,681		(91,294)		(841,914)		(414,527)
نتائج القطاع	2,238,696		187,178		(790,786)		1,635,088
أصول القطاع	25,089,801		15,713,417		929,457		41,732,675
التزامات القطاع	8,183,878		4,087,800		1,244,259		13,515,937

27. التزامات محتملة

	2023		2022
خطابات ضمان	5,000		5,000

28. التغير في السياسة المحاسبية

خلال السنة الحالية، عدلت الإدارة بشكل اختياري سياستها المحاسبية الخاصة بالاستثمارات العقارية فيما يتعلق بالقياس بعد الاعتراف وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 40 "الاستثمارات العقارية" مما يقدم للمساهمين معلومات موثوقة وأكثر صلة بالمركز المالي للمجموعة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. اختارت المجموعة سابقًا نموذج التكلفة ليمثل ركيزة سياستها المحاسبية للقياس بعد الاعتراف، ولكنها غيرته طواعية إلى نموذج القيمة العادلة والذي يتم بموجبه إعادة قياس الاستثمارات العقارية ذات الصلة سنويًا بالقيمة العادلة بحيث يعكس أسعار السوق الحالية. وعليه، عدلت المجموعة أرقام المقارنة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، ومعيار المحاسبة الدولي 1 "إعداد البيانات المالية".

فيما يلي ملخص الأثر المترتب على الأمر المذكور أعلاه:

كما في 1 يناير 2022

بيان المركز المالي المجمع

	دينار كويتي		
	كما سبق عرضه	أثر التعديل	كما هو مُعدل
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات عقارية	3,872,975	599,025	4,472,000
مجموع الموجودات	**37,170,253**	**599,025**	**37,769,278**
المطلوبات وحقوق الملكية			
حقوق الملكية			
أرباح مرحلة	198,948	599,025	797,973
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم	31,060,381	599,025	31,659,406
مجموع حقوق الملكية	31,060,381	599,025	31,659,406
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**37,170,253**	**599,025**	**37,769,278**

كما في 31 ديسمبر 2022

بيان المركز المالي المجمع

	دينار كويتي		
	كما سبق عرضه	أثر التعديل	كما هو مُعدل
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات عقارية	3,822,449	687,551	4,510,000
مجموع الموجودات	**41,045,124**	**687,551**	**41,732,675**
المطلوبات وحقوق الملكية			
حقوق الملكية			
أرباح مرحلة	1,346,334	687,551	2,033,885
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم	27,529,187	687,551	28,216,738
مجموع حقوق الملكية	27,529,187	687,551	28,216,738
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**41,045,124**	**687,551**	**41,732,675**

بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	دينار كويتي		
	كما سبق عرضه	أثر التعديل	كما هو مُعدل
إيرادات من استثمارات عقارية	-	38,000	38,000
مصاريف أخرى	(500,590)	50,526	(450,064)
الربح قبل الاستقطاعات	1,546,562	88,526	1,635,088
صافي ربح السنة	**1,478,904**	**88,526**	**1,567,430**
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**5.22**	**0.31**	**5.53**

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	دينار كويتي		
	كما سبق عرضه	أثر التعديل	كما هو مُعدل
صافي ربح السنة	1,478,904	88,526	1,567,430
إجمالي الدخل الشامل	**968,806**	**88,526**	**1,057,332**

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	دينار كويتي		
	كما سبق عرضه	أثر التعديل	كما هو مُعدل
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة	1,478,904	88,526	1,567,430
استهلاك وإطفاء وانخفاض قيمة	162,723	(50,526)	112,197
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	-	(38,000)	(38,000)

AL MANAR
FINANCING & LEASING



2023